



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل - كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

بحث بعنوان

## دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في العراق

بحث مقدمة به الطالبتين

تبارك ناظم عبد الواحد

تبارك عصام جليل

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بابل لنيل درجة البكالوريوس في

الاقتصاد

بإشراف

د. محمد مدلول علي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَحِثَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## الاهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة محمد  
( صلى الله عليه واله )  
إلى رمز التضحية إلى من دفعني للعلم وزاد افتخاري به إلى ..  
والذي العزيز  
إلى رمز الحب والقلب الناصع بالبياض  
إلى أمي الغالية  
وإلى من زرعوا التفاؤل في دربي وأعطونا من علمهم فأثاروا دربنا  
أساتذتي الكرام .

## الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله اولاً واخراً...

أقدم شكري وامتناني إلى جميع من أعانوني وساعدوني في إخراج هذا البحث  
بفضلهم وجهدهم على الآراء القيمة التي أبدوها لي وخصوصاً  
مشرف البحث الدكتور

**د. محمد مدلول علي**

الذي كان له الفضل الكبير في مساعدتنا لإتمام هذا البحث في احسن صورة  
وعلى اكمل وجه خالص شكري وامتناني له وإلى الهيئة التدريسية في القسم  
عموماً وراجياً من الله أن اكون قد أصبت أكثر مما أخطأت وأن يستفاد مما بذلت  
من جهود، آملاً أن اكون قد أعطيت الموضوع بعض حقه، وأسأل الله أن يعلمنا ما  
ينفعنا،

وينفعنا بما علمنا.

## المقدمة :

تهدف السياسة النقدية بالدرجة الأساسية التأثير على عرض النقود في الاسواق المالية والحد من تزايد كمية النقود لتجنب خلق ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني مما اخذ موضوع السياسة النقدية يحظى بأهمية كبيرة بين محلي أسواق راس المال بوصفها أحد العوامل الخارجية المؤثرة في أداء أسواق راس المال .وقد تبين من الأدبيات الاقتصادية النقدية التي جرت مراجعتها والتي تناولت موضوع السياسة النقدية أن التأكيد الأساس بشأنها يتركز على النواحي الاقتصادية والمالية التي تشمل تفصيلات هذه السياسة وتأثيرها في النشاط الاقتصادي العام من دون أن يكون هناك تجسيد كاف لتأثيرها في أسواق راس المال على نحو خاص. لذلك فان المدخل المنشود في هذه الدراسة لإيراد منه الدخول في تفاصيل السياسة النقدية وإنما الاهتمام ببلورة تأثير السياسة النقدية في وأحد من أهم المجالات المالية المعاصرة وهو أداء أسواق راس المال . وتعمل السياسة النقدية من اجل محاربة ومكافحة التضخم في الاقتصاد العراقي من ادواتها الكمية : زيادة سعر الخصم ، زيادة معدل الاحتياطي القانوني الإلزامي ، ودخول البنك المركزي بلع في سوق المال للتأثير على احتياطات البنوك التجارية .

### مشكلة البحث :

ان تفاقم معدلات التضخم في مختلف اقتصاديات العالم جعلها مشكلة اساسية عالمية يمكن ان تؤدي الى تفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية التي تترك اثار سلبية على الاقتصاد.

### فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان السياسة النقدية تعمل كوسيلة أساسية للسياسة الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ومحاربة التضخم .

### هدف البحث

قياس وتحليل اثر ادوات السياسة النقدية على معدلات التضخم في العراق.

### حدود البحث :-

- 1-الحدود المكانيّة : العراق كحالة
- 2-الحدود المكانيّة : تمثلت للمدة ( 2003 – 2015 )

هيكلية البحث :- يقسم البحث الى ثلاث مباحث :

المبحث الاول يشمل الاطار النظري للسياسة النقدية و التضخم  
اما المبحث الثاني : يشمل تحليل ادوات للسياسة النقدية و التضخم في العراق  
والمبحث الثالث : يشمل الجانب القياسي واختبار العلاقة .  
ثم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات .



## المبحث الاول

### الاطار النظري

#### مفهوم السياسة النقدية و التضخم

المطلب الاول: السياسة النقدية ( المفهوم - الاهداف - الادوات ) :

أولاً : تعريف السياسة النقدية :

السياسة النقدية هي الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في الكتلة النقدية<sup>1</sup> ، وتعرف ايضاً هي مجموعة من الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي في ادارة عرض النقد و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد و الاحكام التي تتخذها الحكومة او جهازها المختلفة للتاثير على النشاط الاقتصادي من خلال التاثير في الرصيد النقدي لاجاد التوسع و الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق ما تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية<sup>2</sup> ، و كما عرفت هي مجموعة من القوانين و التنظيمات و الاجراءات التي يمكن ان تلجأ السلطات لاستخدامها قصد ضمان تنظيم اداء الجهاز الانتاجي وكذلك المحافظة على المدخرات المحلية و موارد الدولة من العملات الاجنبية<sup>3</sup>

ثانياً / اهداف السياسة النقدية :

إن اعداد استراتيجية متكاملة تحدد الادوات و الاهداف يعد امراً ضرورياً لبناء سياسة نقدية فعالة و ملائمة لتحقيق الاهداف المطلوبة ، وحنى تكون الاستراتيجية النقدية متكاملة لا بد من احتوانها على ثلاثة اهداف<sup>4</sup> :-

1 - الاهداف التشغيلية (الاولية) :

بسبب عدم قدرة البنك بشكل مباشر ، لا بد من استخدام اهداف تشغيلية تتمثل في معدلات نمو كل من الاساس النقدي و معدلات الفائدة قصيرة الاجل و سعر الصرف.

<sup>1</sup> محمد خطيب نسر و مسعود صنيقي ، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق ، جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية - الجزائر - 2009 - ص 8

<sup>2</sup> بلعزول بن علي ، محاضرات في النظرية و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، مصر ، 2004 ص 112

<sup>3</sup> احمد فريد مصطفى و سعيد محمد السيد حسن ، السياسة النقدية و البعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000 ، ص 39

<sup>4</sup> عبد الرحمن الحميدي و عبد الرحمن الخلف ، النقود و البنوك و الاسواق المالية ، دار الخريجي للنشر و التوزيع ، الرياض ، السعودية ، 1997 ، ص 270

## 2 - الاهداف الوسيطة :

و تتمثل هذه الاهداف في التأثير على معدلات الفائدة طويلة الاجل و عرض النقد ، فمن خلال التحكم بهذين الهدفين يمكن للسلطة النقدية الاسهام في تحقيق الاهداف و من ثم بلوغ الاهداف النهائية و من ثم بلوغ التأثير المرغوب و بما يتوافق مع متطلبات الوضع الاقتصادي<sup>1</sup> .

## 3 - الاهداف النهائية :

و هي الاهداف التي تتمثل في تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي و الاقتصادي و المساهمة في تحقيق معدلات نمو مناسبة في جميع القطاعات الاقتصادية<sup>2</sup> ، و كما تهدف السياسة النقدية الى تحقيق استقرار قيمة العملة الوطنية<sup>3</sup>، و هذه الاهداف الاقتصادية هي اهداف مشتركة لكل مكونات السياسة الاقتصادية مما يقتضي وجوب تحقيق انسجام كامل بين السياسة النقدية و السياسات الاقتصادية الاخرى كالسياسة المالية و التجارية ، ذلك ان عدم الانسجام و التعاون بين هذه السياسات من شأنه ان يعرقل تحقيق الاهداف النهائية للسياسة النقدية

ثالثاً : ادوات السياسة النقدية :-

تقسم ادوات السياسة النقدية الى نوعين هما الادوات الكمية و الادوات النوعية ، و ايراز الادوات التقليدية المؤثرة على عرض النقود هي :

### 1 - الادوات الكمية :

#### أ - عمليات السوق المفتوحة :

و يقصد بها هو تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض حجم الكتلة النقدية<sup>4</sup> ، عن طريق بيع او شراء الاوراق المالية و التجارية بصورة عامة و السندات الحكومية بصورة خاصة ، لذلك تعتبر من اهم ادوات السياسة النقدية لاسيما في البلدان المتقدمة ، و اول من استخدمها هو بنك انكلترا سنة 1931 ، ثم بنك فرنسا سنة 1938<sup>5</sup> ، و عندما يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الاوراق المالية فانه يدفع مقابلها نقداً للبنوك التجارية ، فترفع الاحتياطيات النقدية لها ، و بالتالي تستطيع ان تقوم بالاقتراض مما يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة و مما يرفع من حجم الاستثمار و الدخل و العمالة ، و هذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود ، اما في حالة بيع الاوراق المالية فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقداً فتخفض احتياطياتها و بالتالي

<sup>1</sup> مطاطوس حبيب ، الوجيز في الاقتصاد السياسي ، جامعة دمشق ، سوريا ، 1994 ، ص24

<sup>2</sup> عقيل عديله - النقود و المصارف - الجامعة المفتوحة ، ليبيا - 1994 - ص24

<sup>3</sup> حسين بني هاني - اقتصاديات النقود و البنوك - دار الكندي - عمان - الاردن - 2003 - ص375

<sup>4</sup> بلزوز بن علي ، مستتر سبق ذكره ، ص125

<sup>5</sup> مصطفى رشدي شبيحة ، اقتصاديات النقود و المصارف و المال ، ط6- دار المعرفة الجامعية - بيروت - لبنان - 1996 ص226



تقل قدرتها على منح الائتمان ، مما يقلل من حجم الاستثمار و الدخل و العمالة و تنخفض اسعار السندات و يرتفع سعر الفائدة<sup>1</sup>

ب سياسة سعر الخصم :

و يقصد بمعدل اعادة الخصم بمعدل الفائدة النقدي التي يخصم بها البنك المركزي الاوراق التجارية التي يخصمها لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لاغراض الائتمان و منح القروض للمعاملين من الافراد و المؤسسات<sup>2</sup>

ت خسة الاحتياطي القانوني :-

و هي النسبة التي لا بد من ان يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تودع اليه فيه ، هذه الوديعة هذه النسبة يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كاحتياطي البنك المركزي و لا يحصل مقابلها على فائدة ، و تكون هذه النسبة هي الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ به اي مصرف تجاري دون تميز ، و من البيهي ان تغيير هذه النسبة يؤثر على سنيقي من كل وديعة لدى البنوك التجارية و بالتالي سيؤثر على مقدرة هذه البنوك على الاقتراض و توفير سيولة نقدي في الاقتصاد الوطني<sup>3</sup>

2 - الادوات النوعية :-

يستخدم البنك المركزي الادوات النوعية الى جانب الادوات الكمية التي تؤثر على حجم الائتمان و اتجاهاته ، حيث انها تستطيع التمييز بين الانشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين و خفضه لنشاط اخر ، بمعنى اخر تهدف هذه الادوات النوعية الى التأثير على البقية التي يستخدم بها الائتمان و ذلك عن طريق توجيه الائتمان الى و حجه الى المجالات عن المجالات الاخرى و تشمل :

أ - سياسة تأطير القرض :

و تهدف هذه السياسة الى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني و هو القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، و تسمى أيضاً تخصيص الائتمان و ون هذه السياسة كبير الفعالية اذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة ، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقروض بل اضافة للشروط التي يطلبها فيما بعد بالاوراق المالية القابلة لأعادة الخصم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> قدي عبدالمجيد - المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 2003-ص90

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي و نزار العيسى - النقود و البنوك و الاسواق المالية - دار الحامد للطباعة والنشر و التوزيع - عمان - الاردن - 2004-ص397

<sup>3</sup> عبد الوهيب الامين و زكريا باناسا - مبادئ الاقتصاد الكلي - الجزء الثاني - دار المعرفة - الكويت - 1983-ص180

<sup>4</sup> طاهر الطرش - ثغريات البنوك - الطبعة الرابعة - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 2005 - ص 22

## ب - السياسة الانتقائية للقروض :

تهدف هذه الاجراءات الانتقائية الى تسهيل الحصول على انواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً ، و عادةً ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لاهداف معينة و الهدف من هذه الاجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع الى اخر ، و التي يتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة و محددات هذه السياسة ما يلي :-

## ت - سياسة الاقناع الادبي :

هي قبول البنوك التعليمات و ارشادات البنك ادبياً بخصوص تقديم الائتمان و توجيهه حسب العملات المختلفة و يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يريه و ذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة او خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات و التحذيرات الشفهية او الكتابية ، و تسمى ايضاً بسياسة المصارحة و تتمتع البنوك المركزية الرائدة و العريقة بهيئة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما ، مما يؤهلها الى ان تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف و المجالات و الخطب لتغييره اتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة الاستراتيجية المسيطرة من قبل البنك المركزي<sup>1</sup>

المطلب الثاني / مفاهيم عامة ونظرية عن التضخم :

أولاً / تعريف التضخم :

يعرف التضخم هو الارتفاع المستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبياً ، بحيث إنه كلما ارتفع المستوى العام للسلع والخدمات فان القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل و بالتالي فإن التضخم يؤدي الى تناقص القوة الشرائية للنقود<sup>2</sup> ، و يعرف التضخم كظاهرة نقدية هو الزيادة في كمية النقود تؤدي الى الارتفاع في الاسعار سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال اصدار عرض النقود ( الإصدار النقدي أو زيادة الخلق الائتمان ) أو من خلال الطلب على النقود و يمثل هذا التعريف جانب الاتجاهات المتأثرة في النظرية النقدية الكمية<sup>3</sup> ، و يمكن تعريفه هو عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة نمو حجم الطلب الكلي بمعدل أسرع من نمو حجم العرض الكلي<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد زكي شافعي - مقدمة في النقود و البنوك - دار النهضة العربية للطباعة - مصر - 1978 ص 316

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي ، محمد خريس و نضال علي عباس - مبادئ علم الاقتصاد - دار المسيرة للطباعة و النشر - عمان - الاردن - 2013 - ص 178

<sup>3</sup> نبيل الروبي - التضخم في الاقتصادات المختلفة - مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية - مصر - 1998 - ص 16

<sup>4</sup> طارق الحاج ، مبادئ علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر و الطباعة و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2013 ، 156

ثانياً / قياس و احتساب التضخم<sup>1</sup> :-

1 - معدل التضخم :-

معدل التضخم =

المستوى العام للأسعار في السنة الحالية - المستوى العام للأسعار في السنة السابقة ( سنة الأساس)

100 \*

المستوى العام في سنة السابقة ( سنة الأساس)

2 - الأرقام القياسية :

أ - الرقم القياسي البسيط :

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة = مجموع أسعار سنة المقارنة

100\*

مجموع أسعار سنة الأساس

ب - الرقم القياسي المرجح :-

(1) نعين وزن لكل سلعة و مجموع الأوزان = 100

(2) السعر \* الوزن لكل سنة

الرقم القياسي المرجح = مجموع ( السعر \* الوزن ) لسنة المقارنة

100\*

مجموع ( السعر \* الوزن ) لسنة الأساس

ثالثاً : أسباب التضخم :

1 - التضخم الناشئ بسبب زيادة الطلب :

و يرى علماء الاقتصاد إن التضخم الناشئ عن جذب الطلب يتخذ شكل حلقة مفرغة تبدأ أولاً من الزيادة في فائض الطلب النقدي أياً كان سبب هذه (انفاق حكومي ، اجتماعي ، إشكالي ، ...) الأمر الذي يؤدي الى نقص العرض و عدم محاذاة الطلب ، و كان كينز يرى أن هذا الفائض في الانفاق يؤدي الى زيادة في أسعار السلع و الخدمات ، و زيادة الاسعار سوف تحفز المشاريع الانتاجية الى زيادة انتاجها بهدف الحصول على أقصى ربح ممكن مما يؤدي زيادة الطلب الكلي ( الطلب على السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية ) من جديد ثم زيادة الاجور ، و بالتالي زيادة الاستهلاك و من ثم زيادة جديدة في الطلب<sup>2</sup>

<sup>1</sup> هبة قطان - مبادئ الاقتصاد الكلي - كلية ادارة الاعمال - جامعة الملك سعود - بدون سنة نشر - ص 20

<sup>2</sup> حسن بن هني - اقتصاديات النقود و البنوك ، مصدر سبق ذكره ، ص 163



## 2 - التضخم الناشئ عن التكاليف :

و إن فكرة التضخم الناشئ عن دفع النفقة تبلورت في المدة التي تلت بعد الحرب العالمية الثانية فقد حدث ارتفاع ملموس في أسعار السلع و الخدمات النهائية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل عام ، و ارتفاع الأجور بشكل خاص ، و المقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من من الناتج الحدي لها<sup>1</sup>

ثالثاً : أنواع التضخم :-

1 - التضخم الزاحف :-

هو التضخم الذي يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة أو معتدلة خلال فترة زمنية طويلة ، فإن هذا النوع من التضخم يسمى بالتضخم المعتدل

2 - التضخم الجامح :-

هو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جداً و تزداد فيه سرعة النقود ، و تتوقف فيه النقود عن وظيفتها أداة مخزن للقيمة ، فاذا إستمر ذلك فإنه يؤدي الى انهيار النظام النقدي و انخفاض قيمة الوحدة النقدية كما حدث في ألمانيا في عامي 1921 و 1923 و كما حدث في هنكاريأ عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية و هذه حالات اقترنت بالحروب و الهزائم و الثورات و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي<sup>2</sup>

3 - التضخم المكبوت :-

و هو التضخم الذي يمثل ارتفاع ملحوظ في الدخل النقدية دون أن تجد لها منفذاً للانفاق و بفضل تدخل الدولة ، حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون انفاق هذه الدخل المتزايدة فيبقى التضخم كامناً و خفياً لا يسمح له بالظهور في شكل انكماش في الإنفاق على السلع الإستهلاكية و الاستثمارية و على ذلك فإن التضخم قد يعبر عن الحالة التي تضعف فيها قدرة النقود على أداء وظيفتها أما كمقياس للقيم أو كقوة شرائية عامة<sup>3</sup>

رابعاً : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم

1 - أثر التضخم على سعر الصرف :-

إن ارتفاع معدلات التضخم تعود بشكل أو بآخر الى تغييرات لا يمكن لها أن تتعايش مع نظام تثبيت أسعار الصرف و هذا يطلق عليه استحالة الثالوث المقدس ، فالإرتباط

<sup>1</sup> جمال خريص و امين ابو خصنير و عماد خضالونة - النقود و البنوك - دار الميسرة للطباعة - صمن - الاردن - 2002 - ص 129

<sup>2</sup> عبدالوهاب الامين و زكريا باتنا - ميادين الاقتصاد الكلي - الجزء الثاني - مطبعة دار المعرفة - الكويت - 1983 - ص 197

<sup>3</sup> سحبي كاتريس تريبضاة و محمد محمود العقاد - النقود و البنوك و العلاقات الدولية - دار النهضة العربية - مصر - 1987 - ص 249

بين معالجة التضخم و أسعار الصرف العائمة الحرة أدى ببعض الاقتصاديين الى القول بأن واحداً من تكاليف معالجة التضخم هو زيادة تقلبات أسعار الصرف<sup>1</sup>

## 2 - أثر التضخم على هيكل التسويق و التوزيع :-

يؤدي التضخم تنشيط الدورة التجارية و المضاربة و تزداد قنوات التسويق و تفوق الزيادة في أسعار التجزئة على الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج ، و الربح التجاري يفوق الربح الصناعي و يتعدد الوسطاء و ترتفع نفقات التسويق و يزيد ذلك من تضخم الأسعار ، فالإقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد بين طياته قطاع تجاري طفيلي مكلف لا يضاف قيمة حقيقية لحجم السلع و لمنه يرفع من القيم النقدية به لأسعار السلع و هو بصفة عامة ذو كفاءة اقتصادية متواضعة<sup>2</sup>

## 3 - أثر التضخم على المديونية :-

حيث يستفيد المدين من التضخم بينما يتضرر الدائن ، و ذلك لكون المدين يقترض مبلغاً من المال و يعيده في فترة لاحقة بقيمة حقيقية أقل ، نظراً للارتفاع في المستوى العام للأسعار

## 4 - أثر التضخم على التنمية الاقتصادية :-

تمارس الضغوط التضخمية تأثيراً كبيراً على القرارات التي يتخذونها المنتجون و أصحاب رؤوس الاموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط و البرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية و التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الاسعار المحلية الى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الانتاجية ، و ذلك نظراً للتغير المستمر في مستوى اسعار مستلزماتها و التي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات<sup>3</sup>

ثالثاً / ادوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم معالجة التضخم :-

## 1 - سياسة السوق المفتوحة :-

للتقليل من كمية النقود المعروضة في السوق يقوم البنك المركزي للبيع ما لديه من سندات حكومية ، و يحصل مقابل البيع هذا على النقود الورقية مما يؤدي الى انكماش نقدي

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر - محاضرات في الاقتصاد الكلي المعاصر - كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية - الجزائر - 2003 - ص 213

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب - اقتصاديا النقود و المال - دار الجامعة الجديدة - مصر - 2000 - ص 83-84

<sup>3</sup> انس البكري و وليد صافي - النقود و البنوك / بين النظرية و التطبيق - دار المستقبل للطباعة ، عمان - الاردن - 2002 - ص 206

## 2 نسبة الاحتياطي القانوني :-

و إن الذي يحدد نسبة الاحتياطي النقدي التي تحتفظ بها البنوك التجارية هو البنك المركزي ، فإذا اراد أن يرفع من تلك النسبة الاحتياطية من النقود فتقل مقدرة البنوك من التوسع في الائتمان و خلق النقود

## 3 سياسية سعر الخصم :-

يحدث البنك المركزي الانكماش من خلال رفع سعر الفائدة على القروض التي يعطيها الى البنوك التجارية و رفع سعر الخصم على الكمبيالات التي تقوم البنوك بخصمها ف البنك المركزي.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> طارق الحاج ، مبادئ الاقتصاد ، الطبعة الثالثة ، دار الجامعة الجديد ، للطباعة ، الإسكندرية ، 2013 \* ص 108 .



المبحث الثاني  
تطور السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي

1- نسبة الاحتياط القانوني :

تشير بيانات الجدول رقم (1) أن نسبة الاحتياطي القانوني كانت 20 % خلال الأعوام (2004-2008) بسبب قرار حكومي انذاك وارتفع إلى 25 % خلال الأعوام (2009-2014) بسبب تغيير السياسات الحكومية وقيام البنك المركزي بتعديل نسبة الاحتياطي القانوني بعد عام 2009 في الأعوام من 2015 - 2018, ثم انخفضت النسبة إلى 15% في الأعوام (2019-2022) الجدول رقم (1)

نسبة الاحتياطي القانوني في العراق %

السنوات	نسبة الاحتياطي القانوني %
2004	20
2005	20
2006	20
2007	20
2008	20
2009	25
2010	25
2011	25
2012	25
2013	25
2014	25
2015	25
2016	25
2017	25
2018	25
2019	15
2020	15
2021	15
2022	15

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي - سنوات مختلفة.  
2- سعر الفائدة في العراق :

كان سعر الفائدة في العراق ثابت خلال المدة من (2004-2008) وذلك لاستقرار السياسة النقدية وادواتها انذاك، لكن ارتفع الى 7% في عامي (2009-2014)، ثم ارتفع إلى 6 % في عام 2006 بسبب تغيير السياسة النقدية وتغير الوضع الاقتصادي، ثم ارتفع الى 20 % في عام 2007، لكن انخفض الى 6 % في عام 2008 بسبب توسع اتجاهات السياسة النقدية لرفع معدلات الاستثمار والإنتاج، ثم انخفضت الى 7% في عام 2009، ثم انخفض الى 6% في عام 2010، ثم انخفض الى 5 % في الأعوام ( 2019-2022)، وقد بلغ 6 % في عام 2015 بلغ 6 %في عام 2016، وفي عام 2017 بلغت 6 % تم ادعى إلى ارتفاع عما كان عليه سابقاً في السنة الماضية فقد بلغت 7% في عام 2018، عما كان عليه في سنة 2017 اما في سنة 2019 انخفضت وبلغت 5%، وبلغت 5% في عام 2020 وكذلك في سنة 2021 وسنة 2022 كان سعر الفائدة 5% بسبب تغيير السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي الذي تعمل على رفع معدلات الاستثمار والإنتاج لرفع مستوياتها من سعر الفائدة .

#### الجدول رقم (2)

السنوات	سعر الفائدة %
2004	6
2005	6
2006	6
2007	6
2008	6
2009	7
2010	6
2011	6
2012	6
2013	6
2014	6
2015	6
2016	6
2017	6
2018	7
2019	5

5	2020
5	2021
5	2022

المصدر من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة.

### 3- عرض النقد في العراق :

يتضح من الجدول رقم (3) أن في عام 2004 كان النمو %77 ، ولكن انخفض الى %10 في عام 2005، لكن ارتفع الى %36 في عام 2006 ثم ارتفع الى %40 في عام 2007، لكن انخفض الى %33 في عام 2008، ثم انخفض الى %32 في عام 2009، لكن ارتفع الى %37 في عام 2010، 2011، انخفض الى 1.6 في عام 2009، لكن ارتفع الى %15 في عام 2013، ثم انخفض الى (%7) في عام 2014، ثم انخفض الى (-4%) في عام 2015 ثم انخفض الى (2) في عام 2016، كانت اهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع عرض النقد هو قيام البنك المركزي باتخاذ سياسة نقدية توسيعية الأمر الذي أدى الى زيادة عرض النقود، ففي بدايه التسعينات من القرن الماضي قام البنك

المركزي بزيادة كمية النقود المتداولة أو حجم الكتلة النقدية بسبب فرض العقوبات الاقتصادية الدولية وانخفاض الإيرادات النفطية والتي كانت ولا زالت المورد الرئيسي لتمويل ميزانية العراق، وازضافة الى اصدار كميات كبيرة من النقود ودفهعها في التداول، اذا بدا من (15359) مليون دينار في عام 2004

حتى وصل إلى (2013601) في عام 2006، اما المدة من (2004-2013) فنشهد زيادة متلاحقة بسبب زيادة العملة في التداول وزيادة الجاري لدى المصارف العراقية وزيادة رغبة الافراد بالاحتفاظ بارسدتهم النقدية، اضافة الى ارتفاع حصيلة النقد الأجنبي من صادرات النفط الخام، مما أدى إلى تزايد الإنفاق العام والخاص، وزيادة السلع المستوردة، وكل الأسباب التي ذكرت كانت أسباب رئيسية لتزايد عرض النقود وارتفاع الأسعار في الاقتصاد العراقي (1). اما المدة من (2014-2017) شهد عرض النقود تراجع وانخفاض مستمر، إذ بلغ (72) تريليون في عام 2014 بعد أن كان (73) تريليون في عام 2013، الفترة خلال عام 2018 - 2022 والسبب كان تراجع معظم الأنشطة الاقتصادية، وانخفاض حجم الودائع المصرفية، وقيام البنك المركزي بوضع سياسة انكماشية وظهور الركود. كما في الجدول أنناه رقم (3)

### تطور عرض النقد في العراق

السنوات	عرض النقد الضيق ( مليون دينار )	نسبة النمو %
2004	10148626	77
2005	11399125	10
2006	15460060	36



40	21721167	2007
33	28189934	2008
32	37300030	2009
37	51473929	2010
37	62473929	2011
1.6	63735871	2012
15	73831100	2013
7-	72691200	2014
4-	69435200	2015
2-	70733500	2016
1.5	71020000	2017
1.8	71499900	2018
5-	59637800	2019
27	56722000	2020
15	72961200	2021
22	46666210	2022

المصدر من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة.  
4- تطور معدلات التضخم في العراق :

يتضح من الجدول رقم (4) أن معدل اساس التضخم بلغ عام 2004 (269) وارتفع إلى (36) عام 2005 بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب المشتقات النفطية مما أدى إلى زيادة الطلب الكلي، ثم ارتفع إلى (53.2%) في عام 2006 بسبب إيقاف الاستيراد من الخارج وغلق الحدود مع الدول مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وارتفاع أجور النقل، لكن انخفض إلى (3.7%) في عام 2007، ثم انخفض إلى (2.4%) في عام 2008 انسجاماً مع تركتة الازمة العالمية، ثم انخفض إلى (-2.8%) في عام 2009، وقد بلغ (2.9%) في عام 2010 وارتفع (5.6%) في عام 2011، لكن ارتفع إلى (6.1%) في عام 2012 بسبب تحسن الوضع الاقتصادي والمالي وزيادة الطلب الكلي وزيادة عرض النقد بكميات كبيرة، لكن انخفض إلى (2.4%) . في عام 2013 ثم انخفض إلى (1.6%) في عام 2014، ثم انخفض إلى (2.7%) في عام 2015 ، ثم انخفض إلى (1.2%) في عام 2016 بسبب استمرار انخفاض عرض النقد وتراجع الأسعار. ثم انخفض إلى (0.5%) في عام 2017 بسبب عدم تفاعل قوى الطلب والعرض في السوق وانخفاض

الطلب على السلع، انخفاض الطلب على العقارات نتيجة اتخاذ الحكومة سياسات انكماشية اما في عام 2018 ادى الى انخفاض الوضع الاقتصادي فقد بلغ (7%)، اما في عام 2019 فقد ارتفع عما كان عليه سابقاً فقد بلغ 41%، ثم ارتفعت الى 53% خلال عام 2020، ثم انخفضت الى 30 في عام 2021 ثم انخفضت النسبة إلى 2% في عام 2022 بسبب قلة الطلب على المشتقات النفطية مما أدى إلى انخفاض الطلب الكلي وانهيار الوضع الاقتصادي والمالي فيها. كما في الجدول رقم (4).

الرقم القياسي للأسعار في العراق

السنوات	الرقم القياسي للأسعار (مليون دينار)	معدل التضخم الأساس %
2004	161	52
2005	462	28
2006	849	83
2007	2611	307
2008	14462	453
2009	69792	383
2010	59021	14
2011	72610	23
2012	83335	15
2013	93816	12
2014	98481	5
2015	114613	22
2016	137512	18
2017	69413	49-
2018	8515	7-
2019	12073	41
2020	13422	53
2021	14356	30
2022	16009	2

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، سنوات سابقة

#### 5- تطور سعر الصرف :

يتضح من الجدول رقم (4) سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، كان ثابتاً في عام 2004 ليبلغ (0.3018) دينار بسبب قرار حكومي في تلك الفترة ولكن ارتفع الى (1936) دينار خلال عام 2005 بسبب تغير النظام السياسي والتغير الاقتصادي الذي حصل في ظل تغيرات الحكومة العراقية الجديدة، ثم ارتفع الى (1472) خلال عام 2007 حتى وصل (1472) دينار اما في عام 2006 قد بلغ (1453) بسبب الطلب المتزايد على الدولار الأمريكي، ولكن انخفض الى (1472) دينار في عام 2007 ثم استمر بالانخفاض ليصل الى (1166) دينار في عام 2011، وقد بلغ (1196) في عام 2012، ثم ارتفع الى (1166) خلال عام (2013-2014)، ثم ارتفع الى (1153) في عام 2016، لكن انخفض إلى (1247) دينار في عام 2017 اما خلال عام 2018 ارتفع الى (1285) ، وخلال عام 2019 انخفض الى (1170)، وارتفع خلال عام ( 2020 - 1266) اما خلال عام 2021 انخفض عما كان عليه سابقاً بسبب القيود على سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي، في عام 2022 انخفض وقد بلغ (1158) ليكون سعر الصرف متدنياً مع الوضع السياسي الذي حصل في ظل التغيرات الحكومية العراقية. كما في الجدول رقم (4)

#### سعر الصرف الدينار اتجاه الدولار الامريكي

السنوات	سعر الصرف
2004	0.3108
2005	1936
2006	1453
2007	1472
2008	1475
2009	1267
2010	1203
2011	1182
2012	1186
2013	1166
2014	1169
2015	1177
2016	1153
2017	1247
2018	1285



1170	2019
1266	2020
1240	2021
1158	2022

المصادر من اعداد الباحث

### المبحث الثالث

#### قياس أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم

اولا : توصيف النموذج القياسي :

$$\text{Inf} = a + B_1M \dots\dots(1)$$

$$\text{Inf} = a + B_1R \dots\dots(2)$$

$$\text{Inf} = a + B_1EX \dots\dots(3)$$

$$\text{Inf} = a + B_1m + B_2I + B_3R + B_4EX \dots\dots(4)$$

حيث :

$P =$  يمثل المتغير التابع (التضخم):

$M =$  عرض النقد ( المتغير المستقل الاول )

$R :$  يمثل سعر الفائدة ( المتغير المستقل الثاني )

$EX :$  سعر الصرف ( المتغير التابع الثالث )

$Res :$  يمثل نسبة الاحتياط القانوني ( المتغير المستقل الرابع).

$B_1 :$  الميل الحدي للتضخم لمعلمة عرض النقد

$B_2 :$  الميل الحدي للتضخم لمعلمة معدل الفائدة الفائدة

$B_3 :$  الميل الحدي للتضخم لمعلمة معدل الاحتياطي القانوني.

$B_4 :$  الميل الحدي للتضخم لمعلمة سعر الصرف

$a :$  الحد الثابت للمعلمة

## الجدول ( 4 )

اختبار العلاقة بين عرض النقد و معدل التضخم

Dependent Variable: INF  
Method: Least Squares  
Date: 05/25/19 Time: 15.28  
Sample: 1990-2017  
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4437.930	909.1815	4.881236	0.0000
M	0.377006	0.062129	6.068154	0.0000
R-squared	0.586135	Mean dependent var	7399.421	
Adjusted R-squared	0.570218	S.D. dependent var	6191.587	
S.E. of regression	4059.068	Akaike info criterion	19.52404	
Sum squared resid	4.28E+08	Schwarz criterion	19.61920	
Log likelihood	-271.3366	Hannan-Quinn criter.	19.55313	
F-statistic	36.82249	Durbin-Watson stat	0.959776	
Prob(F-statistic)	0.000002			

المصدر : مخرجات برنامج الاحصائي (9 eviews)

## تحليل النماذج القياسية :

- 1- توضح اشارة الميل الحدي للتضخم لمعلمة عرض النقد ( $b_1=0.37$ ) وتعني ان هناك علاقة ارتباط طردية بين عرض النقد و معدل التضخم و يتفق ما تفترضه النظرية الاقتصادية ، وان كل زيادة مقدارها وحدة واحدة من عرض النقد سيؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم بنسبة (0.37)
- 2- و تشير معامل القوة التفسيرية ( $R^2=0.58$ ) وان التغيرات التي تحصل في معدلات التضخم يرجع سببها الى التغير في عرض النقد و بنسبة (58 % ) ،
- 3- واما المعنوية الاجمالية للمعلمة عند الرجوع الى قيمة (F) المحسبة و البالغة (36.82) وعند مستوى معنوية (0.01) و هي اكبر من قيمتها الجدولية ، فنرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة و تشير الى معنوية عالية للنموذج
- 4- اما المعنوية الجزئية لمعلمة عرض النقد ( t ) فبلغت قيمتها المحسبة و البالغة (6.06) و هي اكبر من قيمتها الجدولية (2) لذلك نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة وتأثير معنوي بين المتغير المستقل ( عرض النقد) والمتغير التابع ( معدل التضخم ) و نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة وتأثير بين عرض النقد والتضخم.
- 5- و تشير احصائية (D.w=0.95) وتشير الى وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات .

## الجدول (6)

اختبار العلاقة بين سعر الفائدة ومعدلات التضخم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	59.51031	2163.127	0.273914	0.7863
I	94.53223	287.2769	3.530168	0.0016

  

R-squared	0.324010	Mean dependent var	7399.421
Adjusted R-squared	0.298010	S.D. dependent var	6191.587
S.E. of regression	5187.612	Akaike info criterion	20.01468
Sum squared resid	7.00E+08	Schwarz criterion	20.10984
Log likelihood	-278.2056	Hannan-Quinn criter.	20.04377
F-statistic	12.46208	Durbin-Watson stat	0.680669
Prob(F-statistic)	0.001571		

المصدر : مخرجات برنامج الاحصائي (eviews 9)

- 1 - تشير اشارة الميل الحدي للتضخم لمعلمة سعر الفائدة (  $b_2 = 95$  ) و تشير الى وجود علاقة طردية و خو عكس تفترضه النظرية الاقتصادية ، أي تفترض ان تكون اشارتها سالبة ، لان العلاقة بين معدلات التضخم و سعر الفائدة عكسية .
- 2 - و تشير معامل القوة التفسيرية ان ( 0.32 ) و يعنى ان (32%) من التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم سببها التغير في سعر الفائدة .
- 3 - عند الرجوع الى اختبار قيمة (F) المحتسبة و البالغة ( 12.46 ) و هي اكبر قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) ، لذلك نرفض فرضية العدم ، و نقبل بالفرضية البديلة .
- 4 - اما اختبار قيمة (t) عند الرجوع الى قيمتها المحتسبة و البالغة ( 3.3 ) و هي اكبر من قيمتها الجدولية (2) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) فنرفض فرضية العدم التي و نقبل بالفرضية البديلة .
- 5 - اما معامل دارين واتسن ( 0.68 ) . و تشير الى وجود ارتباط موجب بين المتغيرات العشوائية .



الجدول (7)

اختبار العلاقة بين معدل الاحتياطي ومعدل التضخم

Dependent Variable: INF  
Method: Least Squares  
Date: 05/25/19 Time: 15:36  
Sample: 1990 2017  
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.913662	4.166029	-0.219313	0.8281
R	1.217455	0.241140	5.048742	0.0000
R-squared	0.495046	Mean dependent var		16.97857
Adjusted R-squared	0.475624	S.D. dependent var		16.00380
S.E. of regression	11.50096	Akaike info criterion		7.806732
Sum squared resid	3491.905	Schwarz criterion		7.901890
Log likelihood	-107.2943	Hannan-Quinn criter.		7.835823
F-statistic	25.48979	Durbin-Watson stat		2.111153
Prob(F-statistic)	0.000030			

- 1- و تشير اشارة الميل الحدي للتضخم بالنسبة لمعلمة معدل الاحتياطي القانوني ( $b_1=1.12$ ) وتعني وجود علاقة موجبة، وهو عكس ما تفترضه النظرية الاقتصادية، التي نفترض ان تكون اشرتها سالبة، لان العلاقة بينهما علاقة عكسية
- 2- و يشير معامل التحديد ( $R^2$ ) تفسر ان (0.49) اي التغيرات الحاصلة في معدل التضخم نتيجة التغيرات الحاصلة في معدل الاحتياط القانوني.
- 3- ان اختبار المعنوية الاجمالية للمعلمة (F) فبلغت قيمتها المحتسبة (25.48) و هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) فنرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة.
- 4- (t) المحتسبة (5.56) و هي اكبر من قيمتها الجدولية (2) عند مستوى معنوية (5%)، فنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة وتأثير بين المتغير المستقل (سعر الصرف) و المتغير التابع (معدل التضخم)، و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة.
- 5- اما معامل دارين و اتسن (D.W= 2.11) و تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية.

الجدول (8)

اختبار العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم

Dependent Variable: INF  
Method: Least Squares  
Date: 05/25/19 Time: 15:52  
Sample: 1990 2017  
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.383524	1.848745	2.371080	0.0254
EX	0.708467	0.127760	5.545278	0.0000
R-squared	0.541851	Mean dependent var	14.42857	
Adjusted R-squared	0.524230	S.D. dependent var	2.834034	
S.E. of regression	1.954805	Akaike info criterion	4.247207	
Sum squared resid	99.35286	Schwarz criterion	4.342365	
Log likelihood	-57.48090	Hannan-Quinn criter.	4.276298	
F-statistic	30.75011	Durbin-Watson stat	1.619516	
Prob(F-statistic)	0.000008			

$$\text{Inf} = c + b_1 0.70$$

- 1 تشير اشارة الميل الحدي لسعر الصرف ( $b_1 = 0.70$ ) وتعني وجود علاقة طردية ، وهو يتفق ما افتراضات النظرية الاقتصادية . اي ان العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم علاقة طردية. بمعنى ان معدلات التضخم سوف تزداد بنسبة (70%) للوحدة الواحدة.
- 2 بلغ معامل القوة التفسيرية (0.54) وتعني (54%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم نتيجة للتغير في سعر الصرف.
- 3 بلغ قيمة (F) المحتسبة (30.75) وهي اكبر من قيمتها الجدولية ، وهي ذات معنوية عالية ، فنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.
- 4 بلغ اختبار قيمة (t) المحتسبة (5.56) و هي اكبر من قيمتها الجدولية (2) عند مستوى معنوية (5%) ، فنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة وتأثير بين المتغير المستقل (سعر الصرف) و المتغير التابع (معدل التضخم) ، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة .
- 5 بلغ معامل دراين واتسن (D.W=1.16) وتعني وجود ارتباط موجب بين المتغيرات العشوائية

الجدول (9)

اختبار اثر المتغيرات المستقلة (M, I, R, EX) على معدلات التضخم

Dependent Variable: INF  
Method: Least Squares  
Date: 05/25/19 Time: 15:58  
Sample: 1990 2017  
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.838152	5.004599	0.966741	0.3437
M	0.117800	0.071259	2.653139	0.1119
I	0.177468	0.176567	1.005103	0.3253
R	0.059974	0.114911	0.521919	0.6067
EX	0.578506	0.129813	4.456466	0.0002
R-squared	0.649234	Mean dependent var	14.42857	
Adjusted R-squared	0.588231	S.D. dependent var	2.834034	
S.E. of regression	1.818578	Akaike info criterion	4.194419	
Sum squared resid	76.06616	Schwarz criterion	4.432313	
Log likelihood	53.72186	Hannan-Quinn criter.	4.267145	
F-statistic	10.64268	Durbin-Watson stat	1.774981	
Prob(F-statistic)	0.000050			

$$\text{Inf} = c + B_1M + B_2I + B_3R + B_4EX$$

$$\text{Inf} = 4.83 + 0.11M + 0.17I + 0.05R + 0.57EX$$

1. بلغت اشارة الميل الحدي لمعلمة عرض النقد (0.11) وتعني وجود علاقة طردية ، وهو يتفق مع معايير النظرية الاقتصادية ، اي سوف يزداد معدل التضخم بنسبة (11%) للوحدة الواحدة نتيجة التغير في عرض النقد.
2. تشير اشارة الميل الحدي للتضخم لمعلمة سعر الفائدة (0.17) و تشير الى وجود علاقة طردية و هو عكس تفترضه النظرية الاقتصادية ، أي تفترض ان تكون اشارتها سالبة ، لان العلاقة بين معدلات التضخم و سعر الفائدة عكسية .
3. تشير اشارة الميل الحدي للتضخم بالنسبة لمعلمة معدل الاحتياطي القانوني (0.05) وتعني وجود علاقة موجبة ، وهو عكس ما تفترضه النظرية الاقتصادية ، التي تفترض ان تكون اشارتها سالبة .
4. تشير اشارة الميل الحدي لسعر الصرف (0.57) وتعني وجود علاقة طردية ، وهو يتفق ما افتراضات النظرية الاقتصادية . اي ان العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم علاقة طردية.
5. بلغ معامل القوة التفسيرية (0.64) ويفسر ان (64%) من التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم يمكن اعزائها الى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة ، اما المتبقي (36%) تعود الى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج القياسي .

- 6- عند الرجوع الى اختبار المعنوية للمعلمة ككل لوجدنا (F) المحتسبة و ( 10.64 ) وهي اعلى من قيمتها الجدولية ، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة.
- 6- اما قيمة (t) بالنسبة لمعلمة عرض النقد بلغت قيمتها المحتسبة ( 2.65 ) و هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) . نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة .
- 7- اما المعنوية الجزئية لمعلمة معدل الفائدة ( t ) فبلغت قيمتها المحتسبة و البالغة (1.00) و هي اقل من قيمتها الجدولية (2) لذلك نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة .
- 8- اما المعنوية الجزئية لمعلمة معدل الاحتياطي القانوني ( t ) فبلغت قيمتها المحتسبة و البالغة (0.52) و هي اقل من قيمتها الجدولية لذلك نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة .
- 9- اما قيمة (t) بالنسبة لمعلمة سعر الصرف بلغت قيمتها المحتسبة ( 4.45 ) و هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) . فنرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة .
- 10 - بلغ معامل دارين واتسن (1.77) وتعني وجود ارتباط موجب بين المتغيرات العشوائية .



## الاستنتاجات و التوصيات.

### اولاً : الاستنتاجات :

- 1- ان السياسة النقدية تستطيع التأثير على معدلات التضخم تقوم بخفيض كمية النقود للتقليل الضغوطات التضخمية
- 2- ان طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة و معدل الاحتياطي القانوني ( ومعدل التضخم علاقة عكسية ، اي يقوم البنك المركزي بزيادة سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني يؤدي خفض معدلات التضخم. وبالتالي سوق ينتقل الاقتصاد من حالة تضخم الى حالة ركود وانكماش.

### ثانياً : التوصيات :

- 1- تفعيل ادوات السياستين المالية و النقدية لنجاح الاقتصادي العراقي و العمل تحقيق الاستقرار المالي و النقدي.
- 2- على البنك المركزي العراقي وضع سعر فائدة مستقر نسبياً .
- 3- عدم التوسع في او الزيادة في منح القروض المصرفية لأنها يؤدي ارتفاع الطلب الاستهلاكي و ارتفاع الاسعار وخلق ضغوط تضخمية.

## المصادر

### اولا : الكتب العربية :

- 1 - احمد فريد مصطفى و سعيد محمد السيد حسن ، السياسة النقدية و البعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000
- 2 - انس البكري ، النقود و البنوك ، دار المستقبل ، للطباعة ، عمان ، الاردن ، 2002
- 3 - بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظرية و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، مصر ، 2000
- 4 - حسن غازي عناية - التضخم المالي- دار شهاب للطباعة الجزائر - 1986
- 5 - حسين بني هاتي - اقتصاديات النقود و البنوك - دار الكندي - عمان - 2003
- 6 - جمال خريس و اخرون ، النقود و البنوك ، دار الميسرة ، عمان ، الاردن ، 2012
- 7 - خالد الوزني و اصف الرفاعي - مبادئ الاقتصاد الكلي - دار وائل للطباعة - 2003
- 8 - صالح مفتاح - النقود و السياسة النقدية ( المفهوم و الاهداف و الادوات ) - دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهر - 2005
- 9 - صبحي تادرس قريضة و محمود العقاد ، النقود و البنوك و العلاقات الدولية ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1978
- 10 - طارق الحاج ، مبادئ علم الاقتصاد ، ط1، دار صفاء للطباعة ، عمان الاردن ، 2013
- 11 - طاهر الطرش - تقنيات البنوك - الطبعة الرابعة - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 2005
- 12 - ضياء مجيد الموسوي - الاصلاح النقدي - الطبعة 1- دار الفكر للطباعة-الجزائر- 1993
- 13 - عقيل عبدالله - النقود و المصارف - الجامعة المفتوحة ، ليبيا - 1994
- 14 - عبد المنعم السيد علي و نزار العيسى - النقود و البنوك و الاسواق المالية - دار الحامد للطباعة والنشر و التوزيع-عمان-الاردن - 2004
- 15 - عبد الوهاب الامين و زكريا باشا - مبادئ الاقتصاد الكلي - الجزء الثاني- دار المعرفة ، الكويت، 1983
- 16 - عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، النقود و البنوك ، دار الكتب ، الموصل ، 1990
- 17 - محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود و البنوك- دار النهضة العربية للطباعة ، مصر ، 1978
- 18 - محمد خطيب نمر و مسعود صديقي ، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق ، جامعة قاصدي مرباح-كلية العلوم الاقتصادية - الجزائر - 2009
- 19 - محمد ساكر العربي ، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعرق ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2003
- 20 - ساجدي شهاب ، اقتصاديات النقود و المال ، دار الجامعة الجديد ، الاسكندرية ، مصر ، 2000
- 21 - مصطفى رشدي شبيحة ، اقتصاديات النقود و المصارف و المال ، ط6- دار المعرفة الجامعية - بيروت- لبنان ، 1985
- 22 - قدي عبدالمجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر - 2003

- 23 - خبيل الزوبي ، نظريات التضخم في الاقتصادات المعاصرة ، الطبعة الثانية ، دار الجامعة ، مصر ، 1998
- 24 - هبة قطان ، مبادئ الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، كلية ادارة الاعمال ، جامعة الملك سعود ، بدون سنة نشر .

#### ثانيا : التقارير الاقتصادي الحكومية :

- 1 -البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية ، سنوات مختلفة .
- 2 -وزارة التخطيط العراقية ، قسم الاحصاء والابحاث ، سنوات مختلفة .

#### ثالثا : برامج الحاسوب :

- 1 -برنامج التحليل الاحصائي (Eviews 9)